

ملحق

السنة الاولى

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ٢٩ آذار سنة ١٩٣٠

عمان السبت في ٢٩ شوال سنة ١٣٤٨

مذكرات المجلس التشريعي

عشر الجلسة المتقدمة في ٢٢-٣-١٩٣٠ للدورة فوق المادة للمجلس التشريعي الأردني الاول

تكملة اصل الاصل

الجلسة السادسة

الرقم - الجلسة السادسة للدورة فوق المادة للمجلس التشريعي الأردني الاول

التاريخ ٢٢-٣-١٩٣٠

افتتحت الجلسة السادسة للدورة فوق المادة للمجلس التشريعي الأردني الاول بتاريخ ٢٢-٣-١٩٣٠ المصادف يوم السبت الساعة ٣ برئاسة فخامة الرئيس وبحضور اكثرية قانونيه

فخامة الرئيس : اكتمل التصاب القانوني افتتح الجلسة

شمس الدين بك : قبل ان نبتدأ بالمقررات يجب ان نتكلم بمجموع الموازنة وتديق احتياجات البلاد من الوجهة العمومية ونبحث في وضعية البلاد الاقتصادية

انا ارى من الضروري تدقيق الموازنة العمومية من الوجهة الاقتصادية ودرس ماورد في قانون الميزانية قبل المباشرة في تدقيق مقرراتها العمومية . ان الموازنة في هذا العام غيرها في العام الماضي ، وضعية البلاد الاقتصادية في هذا العام تختلف كل الاختلاف عنها في العام الماضي

وعليه يجب ان لا نمر على موازنة هذه السنة من الكرام كما فعلنا في موازنة السنة الماضية .

وقد صدرت الارادة المطاعة يجمع هذا المجلس خصيصا لتدقيق الموازنة العمومية والموافقة عليها وكل شيء في نظر هذه الحكومة دون الموازنة العامة مهمل ، والحق بيد الحكومة لان الموازنة العمومية بنظرها كالبيدر في نظر المكلف الاردني

فمساعدة الموظف وتأمين رفاهيته يتوقف على تصديق هذه الموازنة ، كما وان المكلف الاردني

لا يامن من غوائل الدهر الا اذا كان يدبره مومنا ، ولكن في هذه الساعات على ما يرى لا يدبر المكلف الاردني مع وجود الجراد مهدداً يدبره ومقاومة الجراد في هذه السنة غير مضبوته وسيه نظري مستحيلة

اذا والحالة هذه كيف يمكن تأمين المبلغ الوارد في قسم الدخل من هذه الموازنة ، ثم انما لم يرد من الدخل كيف يمكن تأمين قسم الخرج او النفقات

فالقسم المهم في هذه الموازنة هو تدقيق امكان تحقيق الدخل المقدر من قبل الحكومة لا قبول المقررات وكذلك تقدير عواقب الخطأ الذي قد يقع من جراء قبول الموازنة العمومية على هذه الصورة

والحكومة لا ترحم المكلف الاردني تأمينا لمرتبات وموظفيها ، واذا عجز المكلف الاردني عن دفع تلك المرتبات وقع الخصام بين الحكومة والامة وهناك المطالبة الكبرى . ولذلك لا يجب علينا ان نتسرع في قبول الموازنة والدخول في تدقيق مقرراتها . ولا نمتبر ايضا بتقدير الحكومة للدخل قبل ان تثبت من صحته بصورة دقيقة .

ومن المعلوم ان البلاد زراعية بحتة ولا مورد لها الا عن طريق زراعتها . وموارد المقارنات ايضا تنازلت : (هـ) بالمائة وهذه شيء ملموس وبحسوس . كما وان تجارة البلاد لا تخرج عن مواردها الزراعية . فان افلست الزراعة افلست التجارة في البلاد . اذا والحالة هذه من اين تأتينا السعادة ومواردنا الزراعية والاقتصادية بهذه الاخطار ؟

نعم يقال لنا ان الحكومة البريطانية تدفع لنا امانة مائة فيجب علينا ان نفهم ماهية هذه الامانة وهل هي حبة لا نستردام نقيد علينا من قبل الحكومة البريطانية كدين على ان تسترد عندما تساجد موارد البلاد واستطاعة مالية البلاد على تسديد هذا المبلغ .

نعم ورد في المادة (١٢) من الاتفاقية المبرمة ان حكومة بريطانيا عندما تكون واردات شرق الأردن غير كافية لتد النفقات المادية للادارة التي تنفق بمساعدة صاحب الجلالة البريطانية

تأخذ بغير اعانه من خزائنها على سبيل المية او القرض تضجيذا لواردات شرق الاردن . ولكن هذه المبارة مبهمة على ما ارى لان هناك فرقا بينا بين المية والقرض فمثل هذه المعيات لا تنفسر في وقت من الاوقات الا لمصلحة القوي وقوتها معلومه بنسبة قوات بريطانيا العظمى .

وعليه يجب قبل كل شي ان نستوثق من الحكومة بصورة رسمية وخطية عن كيفية اعطاء هذه الاعانة وهل هي هبة ام على سبيل القرض ؟

فبعد ان تعرف حقيقة هذه الاعانة يمكننا ان نبش في كيفية صرفها فان كانت الاعانة المذكورة تتعلق على سبيل (المية) فاني اجاب بنظر زملائي الكرام الى ما كانت عليه هذه البلاد بالاساس لما كانت شرق الاردن عبارة عن لواء الكرك وقتما قام عجلون

الحكومة التركية . كانت تبقي من شرق الاردن باسم الاموال الضمنية بافتيا للبدلات العسكرية التي كانت تدفعها الجاهات الغير مسلمة (١٧) الف جنيه تركي ذهب كما هو ثابت بالسجلات المحفوظة ليومنا هذا في ولاية سوريا القديسة

كما وان الحكومة التركية لم تنفق على هذه البلاد من واردتها اكثر من ١١٦ الف جنيه تركي بما فيها نفقات القوة النظامية التي كانت مرابطة في لواء الكرك وهذه القوة كانت مركبة من طابورين اي ٢٠٠٠ جندي و (٧٥) موظف واليوم بلاد شرق الاردن هي نفس تلك البلاد التي كانت مكلفة بدفع (١٧) الف جنيه تكاف بدفع ٣٢٠ الف جنيه في حين انها لم تلقد خطوة واحدة في الزراعة او التجارة لان الفلاح الاردني لا يزال يحرث على محراثه القديم الذي ورثه من عهد اجداده والتجارة الاردنية لا تزال على ما كانت عليه منحصرة في (الحلاوة والمجموعه)

اما الصنائع فلا صناعة في البلاد : اذ كمن اين تأتينا السعادة وما هي اسباب تدنو الضرائب لهذه الدرجة بهذه السرعة ؟

لا يغرينا اي السادة موازنة السنة السابقة : ولا تهيجونا كيف ان المكلف الاردني استطاع ان يقوم باعبائها طيلة هذه المدة

فالأتراك والانكليز قد افروا جميعاً بهم من الذهب طيلة سني الحرب لان موقع البلاد الجغرافي دفع على التجار بيع بذلك ولكن كل هذا الذهب الذي تسرب لجيب المكلف الاردني قد رجع من حيث اتى تدريجياً ولم يبق في البلاد ولا جنباً واحداً من ذهب الأتراك والانكليز

ان القاية من بياناتي هذه ان اعرض لزملائي الكرام ان البلاد قد رجعت الى حالتها الطبيعية ولم يبق لدى المكلف الاردني سوى ما يرد اليه من طريق فلاحة وزراعتها . والفلاحه كاتعلمون لا تترس من المكلف الاردني قوته الضعيف

اذا كيف يمكننا ان نقبل هذه الموازنة البالغ مقدارها ٣٦٠ الف جنيه فلسطيني مع وجود الجراد الذي يهدد الزراعة وتساقط اسعار الحبوب هذا التساقط المائل مع تقلبات التجارة بالكلفة والصناعة بالوجه القطعي

ارجو في يادي الامر تدقيق قانون الموازنة والموارد التي قدرت الحكومة جبايتها من المكلف الاردني فأذا اقتننا بإمكان جباية هذه المبالغ المقدرة حينئذ وضع الموازنة اخرى (النفقات على وجه المفردات) امر سهل . لهذا اقترح على حضرات الاخوان تدقيق هذه الناحية قبل الباشرة في روية الموازنة .

نظمي بك : اشارك حضرة الزميل في تشاومه وارجو ان يكون كل منا محتفظاً في تشاومه وكذلك اولفقه على الانتظار ريثما نتم كافة فصول هذه الموازنة ثم ياتر في تدقيقها . ولكن الشيء الوحيد الذي اريد ان اقف عليه هو هل بإمكان هذا المجلس ان يدقق في جميع فصول هذه الموازنة ولقراءتها . وهل ان بين المواطنين من هو ممتاز ولا يمكن للمجلس ان يبحث برأيه .

اعتقد ان القانون الاساسي الذي منح هذا المجلس حق القرار هذه الموازنة لا يحرمه في ان يبحث فيها دون اي تقييد او تقريظ . ثم من وجهة ثانية اريد ان اعمل هل بين المواطنين الان من هو مستخدم بموجب عقود وهل يتسبم على فرض وجود هذه العقود اقراره على ما هي عليه

ويدهي قبل اعطائه الجواب على اسئلتنا يمكننا ان نبش في هذه الموازنة ولا انت تقدم على اقرار شيء منها ما لم تثبت من الحقيقة

فإن كان هناك عقود ترجو من الحكومة أن تولد بتوزيع صور مصدقة عنها إلى هذا المجلس
شخص الدين بك : أن أمر البحث في قانون الموازنة هو من خصائصها فإذا كان لا يجب
للمجلس أن يصدق جميع أروع هذه الموازنة لا يجب توديعها لهذا المجلس لأخذ الموافقة عليها.

وأما مسألة العقود فهي أيضاً مسألة جوهرية ضرورية للإطلاع عليها والام من هذا وذلك
في الأمانة وهل هي حبة لا تستردام قرض مطالباً فيه بربطاً في المستقبل.

أما الآن مسائلت الاعانة والعقد التي ذكرها حضرة الزميل فالمحكومة
إذا أعطت إضاحات كافية عن مسألة الاعانة وإطلعتنا على عقود الموظفين الحاليين من
الخارج فنعلم يمكننا أن نبحث في قسم النفقات والرواتب وأما قبل كل شيء ضروري درس
قسم الدخل أي الإيرادات المقدرة بصورة مضبوطة والممكن جبايتها بسهولة من المكلف الأديه
قبل أن تحمل البلاد كل هذه النفقات

هذه بله : التي أشارك الزميل شمس الدين بك بل يوم الاستفسار عن الاعانة للمالكين
إذا ماورد البنا الجواب عن كيفية إعطائهم لما لحكومتنا نظراً في أمرها فإن كانت من قبيل المنة التي
لا يمكن الرجوع عنها فلا حق التصرف بها وإن كانت من قبل القرض فلنا حق التأمل بأنهم هذا
القرض أو الاستعانة منه

كما وان حضرة الزميل بحث بحثاً لا يتخلو من الأهمية ويمكنني أن أخصه بأن رواتب الموظفين
بحسب الإطلاع العام على مناهات تتشعب بنسبة أسعار لأرواح المعيشة من حيث القلاد والرخص
وعلى هذه الصورة يجب أن ننظر في حالة المرتبات بصورة لا تتدخل فيها الإدارة لأن حالة بلادنا
الاقتصادية غير مبهجة ولا يسمي في هذه السنة

وأما ما جاء في اقوال الزميل لقي بك من حيث كيفية النظر في بنود الموازنة العامة فاني
أقول أن الموازنة هي قانون ثابت فنقول ومواد ومن البديهي أن القانون ينظر فيه مادة فادة ثم
ينظر في مجزئه : ولعلنا أن هذا المجلس للوقت الصلاحيه الشامة في النظر بمراد الموازنة مادة فاده
ومن ثم فصلاً فصل ومن حيث المجموع
والأمر الأخير الذي نفضل به حضرة الزميل المحترم لطيف بك من حيث وجود موظفين

لدى الحكومة يقال عنهم أنهم موظفين بمقدور خاصة فأرى أن البحث بحق كل واحد منهم يجب
النظر فيه عند تدقيق فصل الموازنة المائدة لدائرة ذلك الموظف ، حيث يدعى كل رئيس دائرة
على حدة لينظري الايضاحات اللازمة في هذا الشأن

هذا واني لا أرى مانعاً من الدخول في البحث في مواد الموازنة من حيث الصريفات والواردات
فصلاً فصلاً وعسى الله أن يوفقنا جميعاً لا فيه الخير

فحينئذ بك الشرر يدعي : أن التشريع والإدارة في هذه الامارة الصغيرة كلها مودعة
لحكومة الانتداب من قبل جمعية الأمم . ولما لم تكن متساوية عن الإدارة والتشريع في ذلك
الهد . ولكن بعد انتقال حق التشريع والإدارة لهذه الامة وأصبح من حقها سن القوانين إذا لم
يبقى عملاً لتفويض عن إعطاء الأهمية الكبرى لأمر التشريع والإدارة .

أن القانون الأساسي الذي خول هذا المجلس حق التشريع ليس معناه أن يقتصر على قسم
من التشريع وأن يضرب النظر عن القسم الآخر لغيره .

إن للموازنة كما ذكر الزميل هي قانون لها فصول ومواد . ولا يمكن أن يكون للمجلس حق
النظر في هذا القانون وإن يباد ويقال انه محروماً من حق النظر في بعض فصول ومواد الموازنة
وما يتصل بها .

إن الموظفين في شرق الأردن على ثلاثة أنواع موظفين برماليين وموظفين دائمين وموظفين
بمقدور ولادة موقته . فالموظفين الذين يأتون بمقدور ولادة موقته ويدفع لحكومته فلسعين أجور
استعارة قدرها عشرون بللته زيادة على رواتبهم يديتهم عنه انه ليس في البلاد من يستطيع القيام
بالعمل في حين أن البلاد غير منتفزة بلبل هو لا ولا يضطره لبلغ ٢٠ بللته أجور استعارة .

أن شرق الأردن التي هي عبارة عن متصرفية واحدة القديرة بزراعتها وصناعاتها وتجارتها
لا اعتد أنها مستعدة لقبول شكل الحكومة الحالي وهذا التصريح وليست الامة مكلفة بات
تحويل الكثير من الموظفين دون أن يقوموا بالعمل فيتحقق تلك الاعانة .

لوجدنا الى عام ١٩٢٥ وما قبله لوجدنا ان مديري الدوائر كانوا يتقاضون رواتباً لا تتجاوز ٢٥-٣٠ جنيهاً في حين ان الحاجيات وحتى الكداليات في ذلك العهد كانت اعلى منها في هذا الوقت . وبدلات الاجار كانت اضعاف اضعافا في هذه الايام ثم لو عطينا النظر على العهد التركي لوجدنا ان الموظف الذي كان يتقاضى عشر جنيهاً أصبح اليوم يتقاضى أربعين جنيهاً والسبب في ذلك ان الاسعار في هذه الاوقات اربعة امثال الاسعار في ذاك العهد .

وليس من المقول ولا من يسلم به الضمير الحي والوجدان الطاهر ان يوفر الموظف ثلثي راتبه او نصفه ويقبضه يموت الفلاح جوعاً ويأكل المشائش على ان الجراء في هذه السنة . لا اعتقد انه يبقى شيئاً من المشائش ايضاً لتفتت قراء البلاد منها .

ان التشاؤم الذي يشعر به الزملاء الذين تقدموني بالبحث انا اشعر باكثر منهم به لان التشاؤم والتشاؤل يشعر بهما الانسان قبل الوقوع قريباً كان التشاؤم او التفاؤل على عكس ما تصوره التشائم والتشاؤل . ولكن المصيبة التي نحن بصدها مصيبة راحته معلومة وظاهرة للعيان كما فضل شمس الدين بك ان موارد هذه البلاد كانت لا تبلغ مئة الف جنيه في عهد الاتراك . واما في هذه الايام فوارد الخزينة تقدر بـ ٣٠٠ الف جنيه وفيه في حين ان البلاد لم تقدم خطوة واحدة في زراعتها وتجارتها وصناعاتها . ولكنها تقدمت بشيء واحد فقط وهو التصخم الحكومي وكثرة جيوش الموظفين .

ان الموظف الذي يعيش من خيرات هذه البلاد يجب عليه ان يقوم بالاعمال الكثيرة . لا لان يضعف الاوقات بالتلهي ويتردد واستقبال الزائرين كما نرى ذلك في اكثر الدوائر في الاوقات الحاضرة .

ان الموظف ما كان يعمل بان يرى نفسه في منصب من المناصب الكبرى التي يشغلها الان يرى نفسه متردداً عليها غفراً . انا لا اقول ذلك مشيراً الى انكاري ان كل الموظفين على هذه الصورة كلا والى كلا لان بينهم من اجله واحترمه واعتقد انه يلقى لا كثيراً يشغل من المناصب وهو لا اقلية تكاد لا تذكر واما الاكثرية كما نوهت قبلاً ولا حيرة للاقلية .

ان دائرة المالية في عام ١٩٢٤ كان أحد موظفيها لا يتجاوز الفيرة بيتاً نراها اليوم الرينة اضعاف السابق . اذكر دائرة المالية لاني اعتقد انها اكثر الدوائر تحسماً وافرغاً حيدراً . لان

موازنة شرق الاردن السنوية ٣٠٠ الف ليرة وهي لا تتجاوز واردات شخص واحد في بلاد الناس . بيتاً نجد فيها المحاسبين والمدققين والمفتشين والمساعدين والكتبة للتصديقات والواردات والمفردات وللقساطيات وللورقيات . والله ان هذا الامر عجيب . والله اني ارى الامة تنتحر والذي ينحرفها هو مجلسها اذا وافق على مثل هذا الحال . رب قائل يقول ان السنين مرت والحكومة على هذه الصورة فأجيبه ان تلك السنين لا تسأل منا واما هذه السنة فانا مسئولين عن ادارة وتشريع البلاد لهذا يجب ان نفكر ويجب ان نحترز من الوقوع في الخطأ ويجب ان لا نسل حتى ولا بصغائر الامور ومن عمل مثقال ذرة تحاسبه به الامة من خير او شر وان في ذلك البلاغ في هذا الباب .

واما قضية الاعانة المالية التي نحن عليها دولة لا تنساب العنسى فانا لاشك شاكر وماعلى موازنتنا وساعدتنا اذا كانت هذه الاعانة اعانة بالهني المقصود هذا اذا لم يكن قرض باسم اعانة تسترده عندما تصبغ واردات البلاد مساعدة على ذلك ولذا فاني ارجو من فخامة رئيس المجلس التشريعي بصحته رئيساً للوزراء ان يتكرم على هذا المجلس ببيان يسجل في محضر المجلس مستنداً ذلك على اجوبة السلطة وتوضيح ماهية هذه الاعانة وما هو المقصود من اعطائها وما ستكون حالة البلاد في حال الاستثناء عنها فهل تتدخل السلطة عن شيء من الامور لقضاء الاستثناء عن هذه الاعانة فيها اذا تمكن المجلس من تنظيم الادارة بدونها . هذا والى اذكر الاخوان بان اكبر رساء دوائر هذه الحكومة وكافة موظفيها يترقبون صراحة ان كل دائرة من هذه الدوائر عدا الدفلية يمكن ادارتها بنصف هذا العدد من الموظفين . واما الرواتب فانها يجب ان تتناسب مع وضعية البلاد الاقتصادية . كما والى اشارك حضرات الزملاء الكرام بارجاء البحث في فصول الميزانية الى ان تاتي كلها وان ينظر في قانون الميزانية والواردات المقدرة

توفيق بك : لم توضع الموازنة موضع البحث في هذا اليوم الا بعد ان استحسن مجلسكم العالي في الجلسة السابقة وجوب البحث فيها فصلاً فصلاً فمبدأ للنظر في المبدوع ولو عملنا كما استجست في المرة الماضية لما اتينا بشيء جديد بالنسبة لدول المالك الاخرى . ان موازنة الحكومة لا تقاس بموازيات الافراد لان غلبه الحال قد اجمعوا على ان الحكومة تبدأ بوضع موازنتها ومن ثم تبحث في المواد التي يمكن ان تؤمن منها هذه المقتات لان الحكومات لاتضع عادة الاماقتضي به الحاجة

وما هو ضروري لروية الاعمال ومن ثم ننظر الى الموارد فاذا زادت بقى مايزيد مبلغاً احتياطياً للسنتين الاخرى واذا انقصت فننظر في فرض الضرائب لتأمين النفقات ولسد العجز ولست اقصد بما اقول اننا نحذونا حذو الحكومات الاخرى اذ لا موارد لدينا يزيد عما نحتاجه بل اننا نحتاجون كما كنا قبل اليوم الى المبالغ التي تعطينا من قبل الحكومة البريطانية ، هذا وقد سأل احد الزملاء المحترمين عن حقيقة هذه المبالغ وعما اذا كانت تعطينا على سبيل المدة ام القرض فأذن فخامة الرئيس بكنتي ان اجيب بصورة رسمية وباسم الحكومة ان مساهم واقع حتى اليوم وما نأخذه من الحكومة البريطانية هو امانة على سبيل الهبة لهذا ادخلت هذه المبالغ في موازنة السنة الحالية وفي الموازنات التي صدقت من قبل وزارة المستعمرات باعتبارها امانة على سبيل الهبة . وليس من المنطق او المعقول ان تعطينا دولة بريطانيا قروضا لم نطلبها ولم تتفق معها على اخذها .

فاذا قضت سياستنا وحالتنا الاقتصادية قطع هذه الاعالة او اعطاولوها على سبيل القرض فما عليها الا ان تقرنا بذلك لتقبله الحكومة فيما لو اقرره مجلس هذا المؤتمر ، اما صلاحية المجلس في امر تعديل الموازنة قبل اقرارها فعل ما اظن ان في القانون الاساسي جواب كاف على ذلك اي ان المجلس العالي كل الحق ويدون قيد او شرط النظر في الموازنة وتحويلها وتعديلها بالشكل الذي يتناسب مع الحاجة ويؤمن سير البلاد ملاحظين في ذلك ان هذا الحق يجب ان يوافق ديوييد من قبل صاحب السمو امير البلاد المعظم الذي له قسطه ايضا من حق التشريع .

اما المواطنون الذين استخدموا في هذه البلاد بمؤود فهم قليلون جداً وليس من المعقول ان نخرج عما احتوته تلك المؤود المنظمة مع اولئك المواطنين قبل ان ينتهي اجلها

اما اذا كان مجلسكم العالي يود الاطلاع على مفرد كهذه فبمكانه عند البحث في كل دائرة على حدة تدقيق روائب امثال هؤلاء ويطلب الى الحكومة ان تقدم بالملياً من الايضاحات . ولست ارى من المعقول ان يوجهل النظر في الموازنة لاجل الاطلاع على تلك المفرد مع كل هذا فاذا كنتم تودون الرجوع عما قرره في الجلسة السابقة فلا بأس بذلك ، اذ بالامكان ارجاء البحث في الامر الى ان تتم اللجنة المالية عملها وتقدم لكم جميع فصول الموازنة مع لائحة

القانون .

مع ما فيه ان الجداول التي بين ايديكم الان والتي قبلتم في جلستكم الماضية ان تبدأ بتدقيقها في جداول عميدية الخائون الموازنة الذي ستظنون فيه بعد البحث في هذه الجداول . وما كان القصد من التعجيل الا الحرص على اوقاتكم ومصالح البعض منكم من الذين يودون ان ينجزوا اعمالهم ويسودوا البلاد .

شمس الدين بك : لم يقرر النظر في مؤدرات الموازنة في الجلسة الماضية ويمكن الوقوف على ذلك من مراجعة الضبط .

لنفضل توفيق بك وقال ان علماء المال اجتمعت على ان الحكومة تبدأ بوضع موازنتها ومن ثم تبحث في امر الواردات وعلى ما اعتقد ان هذه النظرية مغلوطه لانه لا يمكننا ان نشكل حكومة قبل ان نثبت من امر الواردات والنفقات فلو كان لدينا مئة جنيه هل نشكل حكومة بألف جنيه . اما قضية الاعالة فان المادة (١٢) من الاتفاقية تقول اما يعتبر على سبيل القرض او الهبة وعند التفسير لم يكون القول والفصل

فخامة الرئيس : لقد سمعتم ما قاله السكرتير العام

ان المجلس التشريعي كان قرر في جلسته الماضية البحث في فصول هذه الموازنة في هذه الجلسة وما قاله عوده بك من انه لا يرى مناساً من الدخول في البحث بواحدة . اما نظمي بك وشمس الدين بك يومئذ هما لم يجيب بك يرون ارجاء البحث فيها الى ان تتم جميع الفصول فاذا وافقتم على ما اراه الفريق الاول فليبدأ بالمذكرة والا تاجيل البحث حتى تفصل جميع الجداول .

شمس الدين بك : لا يمكن ان يبدأ في امر تدقيق الموازنة قبل البت في امر الاعالة . ومن ثم التثبت من امر الواردات وهل هذا التقدير حقيق ومن الممكن جوابه بالضبط .

نجيب بك الشريدي : الشيء الذي نريد ان نعلمه من توفيق بك فيما اذا كانت تضرعها في على سبيل الهبة لا القرض مستندة على وثائق رسمية ام لا ؟ وهل من مقابل لقاء هذه الاعالة في

اجال الحكومة واذا استغنى عن هذه الاعانة هل تستفيد البلاد شيئاً . وهل اذا حصل وفر بمقدار الاعانة من بعض الدوائر يجوز اخذاته الى الدوائر الاخرى ام ان الحكومة البريطانية تنقصه من الاعانة لان البلاد ليست في حاجة لهذا القسم من الاعانة نرجو ان يتفضل السكرتير بالاجابة على استغلي لثارة الذكر .

توفيق بك : اما تصريحاتي بشأن الاعانة كان مبنياً على محادثة جرت بيني وبين دولة للمتمد البريطاني في هذا الصباح لانه يلتقي من احد الاخوان انه سيأجل هذا السؤال في المجلس ومع علمي شخصياً بان ما اخذناه حتى الان هو حبة كما علمت من الموازنات وما اوصلته اليها البرقيات عن المذكرات التي جرت في البرلمان البريطاني وكان يطلق عليها اعانة . فرغنا من معلوماتي هذه سألت دولة للمتمد وهو اجابني بأنه يعلم ايضاً ان هذا المبلغ عبارة عن حبة هذا وواجه نظركم الا ان ما قوله عن الموازنة الحاضرة التي تنتهي بعد بضعة ايام واما ما وضع في هذه الموازنة التي سيبحث فيها فقياساً على السنين الماضية فتعتبر حبة وتتذهب بطبيعة الحال هذه الموازنة الى عاصمة الدولة البريطانية لاجل اقرار هذا المبلغ في ميزانيتها فاذا قبلت واعتبرت حبة تنتهي هذه المسألة بعد عرضها على صاحب السمو للتصديق عليها . واذا ارادت ان تعتبرها قرصاً فليس من المعقول ان تقدم الحكومة على قبول مثل هذا القرض بدون ان ترجع الى مجلسكم العالي .

واما الجواب على السؤال الثاني فيما اذا كان يمكننا اضافة المبلغ التي قد توفر من بعض القصور الى فصول اخرى وما اذا كانت الحكومة البريطانية تقبل في ذلك فليست احسن لان الاتفاقية المعلوم امرها لديكم جعلت الحكومة مضطرة لانتشاره جلالة الملك في قانون الموازنة السنوية . ولا يمكنني ان اتنبأ من الان عما سيكون الجواب في الشأن

اما السؤال الثالث فيما اذا تستفيد البلاد شيئاً اذا استغنى عن الاعانة فلم اهمه جيداً وارجو من حضرة الزميل ان يوضح لنا ما يقصده من سؤاله هذا حتى اذا كان بإمكانه الاجابة احييه عليه .

نجيب بك الشريدي : انني اقصد بسؤالي الذي تفعل به توفيق بك هو ان الحكومة البريطانية التي تمنحنا هذه الاعانة هل تتطلب شيئاً مقابلها في الامور الحكومية ام هي عبارة عن عقد بلا مقابل .

توفيق بك : ان حقوق الدولة البريطانية مذكورة في الاتفاقية وليس لها زيادة على ذلك من الحقوق

شمس الدين بك : المفهوم ان معلومات الزميل عبارة عن استنتاجات واقوال شفوية سمعها من دولة للمتمد البريطاني . فالانفاقية نصت على الاعانة بصورة مبهمة اذ يمكن تغييرها بموافقت شتى كما تقتضيه مصالحة القوي وبما انه ليس من المعقول ان نبنى آمالنا في المستقبل على استنتاجات واقوال شفوية في حين ان قرن العشرين برهن لنا ان العقود الخطية لا قيمة لها

لهذا ارجو من الحكومة ان تسأل وتثبت بصورة رسمية من الحكومة البريطانية عن كيفية اعطاء هذه الاعانة . وبعد ان يأخذ فخامة الرئيس جواباً على تفسير معنى الاعانة سينبش ان شاء الله في تدقيق قسم الواردات قبل الصرفيات

فخامة الرئيس : خلاصة القول هل يرغب المجلس النظر في امر الميزانية ؟

نجيب بك الشريدي : قبل وضع هذا الرأي ارجو من اللجنة المالية ان تتهيأ لنا بقبية فصول الميزانية بسرعة لتتمكن من البحث فيها في الجلسة القادمة

فخامة الرئيس : هذا امر لقرن النظر في من الجلسة الماضية

شمس الدين بك : تقرر النظر في الموازنة لا المفردات

فخامة الرئيس : موجود بالمجلس كل ما نقرضه لهذا الشأن

نجيب بك الشريدي : بما ان رأي اللجنة ليس هو بالقول الفصل ولا بد من تدقيق الموازنة بمضبور رؤساء الدوائر فارجو ان تتهيأ اللجنة بقية الفصول في الجلسة الالية

توفيق بك : لا يمكن ذلك يا سيدي

عودة بك : ان المجلس ليس بقانع في حصة ما وضع في هذه الموازنة لان معظم الرواتب لا تتناسب مع الاعمال التي يقوم بها الموظفون . لهذا ارى ان التريث حتى نبحث وندقق هذه